

تقرير إفصاحات إدارة المخاطر 2017

باسكار ماجومدار
رئيس إدارة المخاطر
إدارة المخاطر
بنك الكويت الصناعي

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

أهداف إدارة المخاطر:

يتبع بنك الكويت الصناعي مجموعة من الأهداف الواضحة في إدارة المخاطر المرتبطة به على أساس إطار استراتيجي راسخ مصمم لتحقيق تلك الأهداف من خلال إجراءات أساسية في إدارة عمليات المخاطر . على المستوى الاستراتيجي، تعمل إدارة المخاطر في البنك على تحقيق الأهداف التالية:

- تحديد المخاطر المادية للبنك
- تحديد حدود المخاطر المقبولة لدى البنك وضمان توافق خطط وعمليات البنك مع تلك الحدود،
- تحسين القرارات المتعلقة بالمخاطر/العائد عن طريق التواصل مع الوحدات التشغيلية لضمان اتباع عملية مراجعة مستقلة وقوية على عمل هذه الوحدات،
- التقيد بالمبادئ التوجيهية التنظيمية ذات الصلة بإدارة المخاطر،
- ضمان أن خطط البنك الاستراتيجية وخطط تنمية الأعمال تعتمد بشكل سليم على إجراءات فعالة في تقييم المخاطر
- رصد المخاطر لضمان استمرار تقديم الأهداف المالية المحددة في ظل مجموعة من الظروف التشغيلية المعاكسة
- مساعدة الإدارات التجارية والإدارات المساندة على تحسين نظم مراقبة وتنسيق عمليات التعامل مع المخاطر على مستوى البنك.
- تعزيز ثقافة الوعي بالمخاطر على مستوى البنك

إطار الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

تقع مسؤولية إدارة المخاطر على كاهل كافة المستويات في البنك، ابتداء من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية نزولاً إلى جميع مدراء الإدارات وخبراء إدارة المخاطر. وقد تم توثيق هذا الإطار من خلال دليل تفصيلي للسياسات والإجراءات متوفر لاطلاع جميع موظفي البنك على شبكة الإنترنت الداخلية. كما تقع مسؤولية المراجعة الفعالة للمخاطر-وفقاً لقاعدة الرقابة الثلاثية-على عيب كل مدير إدارة بصفته المالك الرئيسي للمخاطر المرتبطة بإدارته، وعلى إدارة مخاطر تعمل بشكل مستقل داخل البنك وكذلك على إدارة التدقيق الداخلي. وأغراض تطبيق إطار الحكومة، يقوم رئيس إدارة المخاطر بتقديم الدعم الفني للجنة مجلس الإدارة للمخاطر بهدف توجيه والإشراف على التطبيقات الفعالة لعملية إدارة المخاطر على مستوى البنك. كذلك، تقدم إدارة المخاطر الدعم الفني لمجلس إدارة البنك في المهام المطلوبة من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة. ويعتبر مجلس الإدارة مسؤولاً عن اعتماد الحدود القصوى المقبولة للمخاطر وهي مستويات المخاطر التي يختار البنك تحملها في سعيه لتحقيق أهدافه التشغيلية. ويتم مراجعة الحدود القصوى للمخاطر في البنك سنوياً بواسطة لجنة مجلس الإدارة للمخاطر تماشياً مع بيئة الأعمال ومع المعايير الاستراتيجية الداخلية للبنك.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

كذلك، يكون المجلس مسؤولاً عن إطار ضوابط الرقابة الداخلية. وبغرض تعزيز تطبيقات الحوكمة وإدارة المخاطر، أنشئت اللجان التالية لتنفيذ أدواراً محددة: لجنة مجلس الإدارة للتدقيق، لجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، لجنة مجلس الإدارة للترشيدات والأجور، ولجنة مجلس الإدارة للحوكمة.

إدارة التدقيق الداخلي هي المسؤولة عن المراجعة بصفة مستقلة على فعالية عمليات إدارة المخاطر وبيئة الرقابة الداخلية في البنك، وتحقيق الهدف منها وهو رفع بيان موثوق به وذو مضمون عالي القيمة وفي المواعيد المحددة إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بشأن مدى فعالية ضوابط الرقابة الداخلية والتخفيف من حدة المخاطر المرتفعة الحالية والمتطورة وقيامها بتعزيز الثقافة الرقابية داخل البنك.

ترصد لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، من خلال إدارة المخاطر، موجز بيانات المخاطر المرتبطة بالبنك وفقاً للحدود القصوى لتحمل المخاطر، موثقة كميّاً ونوعياً في السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتحدد الحدود القصوى الرقابية والإشراقية على إدارة المخاطر. يتم مراجعة المكونات التفصيلية لبيان الحدود القصوى لتحمل المخاطر سنوياً من قبل لجنة المخاطر. وحيثما يتم رصد اختلافات في بيانات الأداء الفعلي عن التوقعات، يجري استعراض الإجراءات التي تتخذها الإدارة لضمان اطمئنان اللجنة بهذا الخصوص. تتلقى اللجنة تقارير منتظمة وشاملة بشأن موجز بيانات المخاطر للبنك، وأيضاً بيان بتقييم جميع عوامل المخاطر، والأمور الرئيسية التي تؤثر على كل محفظة أعمال ومنهجيات قياس المخاطر واتجاهات المخاطر المستقبلية. وتكفل لجنة المجلس للمخاطر وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر بطريقة مهنية وفعالة، مع استعراض مدى استقلالية ونزاهة وظيفة إدارة المخاطر في البنك وتأثيرها الفعال في تقييم الأعمال والمخاطر الاستراتيجية ضمن إجراءات وسياسات إدارة المخاطر المتبعة.

يكون رئيس إدارة المخاطر مسؤولاً مباشرة أمام رئيس لجنة المخاطر. وتكون وظيفة إدارة المخاطر مسؤولة بصورة مستقلة عن تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة وجميع أنواع المخاطر التشغيلية. بالإضافة إلى ذلك، تكون وظيفة مخاطر المعلومات مسؤولين مباشرة أمام رئيس إدارة المخاطر (والتي تعمل بصفة مستقلة عن إدارة تكنولوجيا المعلومات) بينما تكون وظيفة أمن المعلومات مسؤولة مباشرة وبشكل مستقل أمام الرئيس التنفيذي. وبينما يتم إدارة المخاطر الأولية من قبل مدراء الإدارات، فإن وظيفة إدارة المخاطر تطبق تقييم منظم ومستقل على مخاطر الائتمان والسيولة والسوق وجميع أنواع المخاطر التشغيلية بشكل استباقي وتعمل مع مدراء الإدارات في تحديد وتوثيق والقياس الكمي، وتتبع ورصد مؤشرات المخاطر الرئيسية وتوفير الحلول كلما بدأت مؤشرات المخاطر الرئيسية KRI أن تميل إلى أن تذهب إلى أبعد من المستويات المقبولة. وأيضاً فإنها تعمل على تسهيل تنفيذ مبادرات المخاطر وتتبع مخاطر المحافظ الاستثمارية فضلاً عن القروض الفردية والاستثمار، والمشاريع الجديدة وعروض المنتجات. كما تعمل على التأكد أن المخاطر تصنف في مجموعات من مخاطر منخفضة ومتوسطة وعالية، وأن المخاطر الكبيرة هي أبرز القيم المتطرفة ضمن الحدود التي توفرها السياسة الخاصة بالحدود القصوى لتحمل المخاطر، وتلك التي تكون لها آثاراً محتملة على الخسائر التشغيلية حيث يتم تحديدها وتقييمها وتخفيفها.

تطبيقاً للمناخ التعاوني لنظام المسائلة عن المخاطر، فقد تم تأسيس لجان لرصد مجالات محددة للمخاطر. فهناك لجنة الأصول والخصوم (أليكو) التي ترصد مخاطر السيولة والمخاطر الاستثمارية وتوقعات الأصول، والتي يشارك فيها رئيس إدارة المخاطر بصفته عضواً نشطاً في أعمال اللجنة. لجنة الائتمان والمخصصات تتعامل مع التسهيلات الائتمانية والدراسات التمويلية للمشاريع والأمور المتعلقة بحالات التعثر والمخصصات.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

هناك أيضا مجموعة السياسات والإجراءات تعمل على مراجعة والإشراف على صياغة وتحديث السياسات والإجراءات الخاصة بالبنك بمشاركة من إدارات الأعمال التجارية في البنك. وتتمتع إدارة المخاطر بمسؤوليات لها الحق في التصويت من خلال عضويتها في لجنة السياسات والإجراءات. كما أن لديها مسؤوليات إدارية لصيانة وتحديث جميع السياسات والإجراءات. ومن أجل المساعدة في هذا المسعى، فقد طبقت إدارة المخاطر نظام على شبكة الإنترنت يضمن الشفافية وإتاحة الفرصة لجميع الموظفين في الاطلاع ومتابعة السياسات والإجراءات. وتعمل إدارة المخاطر على تنسيق خطط استمرارية الأعمال في البنك وأنشطة الإنعاش في حالات الأزمات والكوارث من خارج موقع البنك الأصلي.

اختبارات الضغط: أحد الواجبات الأساسية لإدارة المخاطر هي التأكد من أن البنك لا يهمل جاهزيته في حالات حدوث أسوأ سيناريوهات المخاطر بينما يستعد في تطبيق خطط تنمية الأعمال. تساعد اختبارات الضغط البنك على فهم طبيعة ردود فعل محافظ الأعمال في حال أصبحت ظروف تشغيل الأعمال صعبة بدرجة كبيرة. تعمل إدارة المخاطر على تطوير سيناريوهات مستقبلية محددة وتحليل مدى صمود السيولة والربحية في ظل تلك السيناريوهات، وما إذا كانت مستويات رأس المال ستظل كافية في مواجهة الصدمات الكبيرة وما يمكن أن يفعله مدراء الإدارات في الفترات ما قبل حدوث تلك السيناريوهات للتخفيف من حدة تأثير المخاطر. تلتقط اختبارات الضغط مجموعة واسعة من المتغيرات ذات الصلة بالبيئة الحالية. وتنسق وظيفة إدارة المخاطر عملية اختبارات الضغط باستخدام التحليل التصاعدي على الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة. ويتم أخذ القراءات التقديرية على مخصصات الائتمان وتعثرات الاستثمار المقدمة من إدارات الأعمال التجارية كخسائر متوقعة وتقييم إدارة المخاطر على أساسها باستخدام أساليب النمذجة الداخلية التوقعات التقديرية للخسائر غير متوقعة وتغطية رأس المال المطلوب لفترات قياس سيناريوهات الضغط. تقدم نتائج اختبارات الضغط إلى اللجنة التنفيذية ولجنة مجلس الإدارة للمخاطر وللمجلس الإدارة والسلطات الرقابية – بنك الكويت المركزي – لأغراض تقييم درجة صمود البنك في حالات ضغط المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والظروف الاقتصادية. تأخذ سيناريوهات الضغط في الاعتبار طائفة واسعة من العوامل، بما في ذلك: إمكانيات البنك في تحقيق الإيرادات، مخصصات خسائر القروض واحتمالات تعثر القروض والخسائر الافتراضية الدفترية للبنك؛ واحتمالات انخفاض القيمة السوقية للأصول الاستثمارية والأثر على معدلات كفاية رأس المال.

كذلك فإن نتائج اختبارات الضغط تعمل كمؤشرات مرجعية لتحريك العمل في سياسة خطط البنك لرأس المال واتخاذ القرارات حول ما إذا كان يتطلب الأمر تغييرا استراتيجي أو اعتماد رأسمال إضافي للبنك. في الوقت الحاضر، رسملة البنك عالية للغاية ومخاطر دعم رأس المال تعتبر منخفضة.

البيئة المالية والتنظيمية: خلال 2017، ظلت مؤشرات وهوامش الأعمال لقطاع الإنتاج في الكويت ثابتة، واستمرت مؤشرات الضغوط على النظام وعلى عملاء البنك، على الرغم من مستوياتها المتدنية بالمقارنة مع

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

السنوات السابقة منذ الانكماش والمخصصات التقديرية، كما أن أسعار الفائدة بالكويت زادت تدريجاً بعد فترة طويلة من الثبات. بدأت أسعار النفط الخام متقلبة بصورة معتدلة، تحلق حول 50-60 دولار أمريكي للبرميل. ومع استمرار أسعار النفط الخام على مستوى أقل من 50٪ كمستويات الذروة، فقد بدأت الآثار تزحف على الرغم من ان الكويت تتأثر بنسبة أقل من سائر منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي.

استمر البنك في صقل المبادئ التوجيهية الخاصة ببازل 3 حسبما اعتمدها بنك الكويت المركزي. ودخل البنك مرحلة جديدة بفضل المشاركة النشطة والتشجيع من السلطات الرقابية والتفاعل المستمر مع فريق مجموعة إدارة المخاطر. وقد بدأ البنك في تطبيق نسبة تغطية السيولة LCR ومعدل صافي التمويل المستقر NSFRO وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي.

وقد تم إدخال مجموعة جديدة من مستويات التحمل tolerance levels ضمن بيان مطور للحدود القصوى لتحمل المخاطر؛ وأجريت اختبارات الضغط داخليا بصفة دورية خلال السنة. وقام الخبراء الخارجيين بتقييم البنك ونظامه الإداري ووظيفة إدارة المخاطر للبنك ونظم العمل بالبنك والإدارة والخطط والاستراتيجيات وقام الخبراء بإجراء اختبارات الضغط بشكل مستقل. ولم يخفق البنك في هذه الاختبارات المستقلة في أي من الفئات والمعايير التي تم تقييمها. وفي أعقاب هذا العمل والمناقشة مع فريق الخبراء، تأكدت قدرة البنك على أن وضع رأسمال البنك وموارده بعد التعرض للضغط على الاستمرار في الاستجابة لمتطلبات رأس المال وفقاً لمعايير بنك الكويت المركزي.

ومع ذلك، وبعد تطبيق بازل 3، أوقف بنك الكويت المركزي العمل بإدراج القرض الحكومي طويل الأجل ضمن رأسمال البنك على الشريحة الثانية Tier II، نظراً لأنه لا يمكن تصنيفه "قرضاً ثانوياً" وبسبب أنه لم يذكر في عقد القرض ما يفيد بالقدرة الاستيعابية للخسارة loss absorption capacity. وقد أدى ذلك إلى مراجعة شاملة لمعدل كفاية رأس المال، على الرغم من أنها لا تزال أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وأعلى من المستويات الداخلية وفقاً لسياسة خطة رأس المال. ومع ذلك، فإن التخفيض قد أثر بالفعل على مستويات التركيز الائتماني حيث شهد عدد قليل من الشركات التي لديها نسبة انكشاف ارتفاعاً نسبياً فوق المستويات التنظيمية للتركز الائتماني، وقد طلب البنك وحصل على موافقة بنك الكويت المركزي على الاستمرار في التعامل مع هذه الشركات ضمن حدود أعلى من مستوى التركيز المعمول به بنسبة 15% من رأس المال.

وقد إنشأت إدارة المخاطر نسخاً مطابقة لأسلوب CAMEL BCOM المستخدم من قبل بنك الكويت المركزي وأدخلت بيانات المخاطر من خلال لجنة المجلس للأصول والخصوم ولجنة المجلس للمخاطر وتستخدم النتائج الصادرة عنه من قبل لجان المجلس بما في ذلك لجنة الترشيح والمكافآت. وفي عام 2015، قام بنك الكويت المركزي بتنقيح أسلوب CAMEL BCOM وتحديث وتعزيز معايير التقييم لتناسب مع البيئة الحالية. وعليه قامت وظيفة إدارة المخاطر للبنك الصناعي بتحديث الأسلوب المتبع لديها تزامنياً.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

هناك تغيير في المعايير المحاسبية مع دخول المعيار IFRS9 أبتداء من يناير 2018، حيث ستحتسب المخصصات بناءً على الخسارة الإتمانية المتوقعة بنظره مستقبليه للحالات المتوقعة، بدلا من الخسائر المتحققة، في السنة المالية 2017 قام البنك بالبدء بمشروع تطبيق المعيار للوصول إلى الاهداف المرجوه في 2018.

تصنيفات المخاطر حسب وكالات التصنيف الخارجية:

في شهر أكتوبر 2017، أكدت وكالة "فتش" للتصنيف العالمي تصنيف بنك الكويت الصناعي كما هو مبين أدناه:

تصنيفات وكالة فيتش

العملة الأجنبية

A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل
F1	تأكيد التصنيف قصير الأجل
+bb	تصنيف الجدوى
1	تأكيد الإسناد
A+	تأكيد الحد الأدنى من الإسناد

المخاطر السيادية

AA	العملات الأجنبية – طويل الأجل
AA	العملة المحلية – طويل الأجل

النظرة المستقبلية

مستقر	العملات الأجنبية على المدى الطويل
مستقر	العملات الأجنبية السيادية على المدى الطويل
مستقر	العملة المحلية السيادية على المدى الطويل

تعكس تعليقات فيتش أن الجدارة الائتمانية طويلة الأجل لبنك الكويت الصناعي والتصنيفات المساندة إمكانيات مرتفعة للغاية للدعم المقدم من حكومة الكويت في حالات الحاجة. ويستند ذلك على الملكية المباشرة للحكومة بنسبة 49% والملكية غير المباشرة بنسبة 12% من بنك الكويت الصناعي، فضلا عن التمويل الحكومي طويل الأجل لأنشطة البنك التنموية. كما روعي في التصنيفات التاريخ الطويل للدعم القوي للحكومة الكويتية للمصارف الكويتية.

من ناحيتها، أكدت وكالة "كاييتال أنتلجنس" للتصنيف الائتماني تصنيفها لبنك الكويت الصناعي عند مستوى AA- لعام 2016 مع نظرة مستقبلية 'مستقرة'. ونستعرض موجز التقييم على النحو التالي:

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

A+	تأكيد التصنيف طويل الأجل بالعملة الأجنبية
A2	تأكيد التصنيف قصير الأجل بالعملة الأجنبية
A	الملاءة المالية
2	الأسناد
مستقر	النظرة المستقبلية – عملات أجنبية
مستقر	النظرة المستقبلية – اطلاءة المالية

الإفصاحات المجمعة حسب بازل 3 – الركن الثالث

نظرة عامة على بازل 3 والركن الثالث:

طبق بنك الكويت الصناعي منذ شهر ديسمبر 2005، إطار بازل كجزء من استراتيجيتها لإدارة المخاطر ورأس المال. ويتكون الاتفاق من ثلاث أركان:

الركن الأول: يغطي حساب الأصول المرجحة بالمخاطر الخاص بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.
الركن الثاني: يسمح للشركات والمراقبين باتخاذ وجهة نظر بشأن ما إذا كان ينبغي للشركة أخذ رأس مال إضافي لتغطية ثلاثة أنواع المخاطر تحت الركن الأول، أو لتغطية مخاطر أخرى. وتدعم النماذج والتقييمات الداخلية للشركة هذه العملية التي هي تفاعلية بين البنك والجهة الرقابية، أي بنك الكويت المركزي.
الركن الثالث: يغطي الاتصال الخارجي للمخاطر ومعلومات رأس المال بالمصارف.

تسمح المبادئ التوجيهية لبازل 3 باتباع أساليب مختلفة لاحتساب متطلبات رأس المال:

- . الأول هو الأسلوب المقياسي حيث تستخدم أوزان المخاطر لتقييم الاحتياجات مقابل الانكشاف الائتماني وهي ثابتة عبر هذا القطاع
- . الثاني هو أسلوب التقييمات الداخلية IRB الذي يعتمد على نماذج البنك الداخلية في اشتقاق أوزان المخاطر.
- . الثالث هو الأسلوب المتقدم والذي يتناسب مع هياكل كبيرة وأكثر تعقيداً

وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، تعتمد حسابات البنك لكفاية رأس المال وفقاً للركن الأول على الأسلوب المقياسي الموحد. لكن لأغراض اختبارات الضغط، يستخدم البنك أسلوب النمذجة الداخلية المصمم خصيصاً للإنكشافات الائتمانية الكبيرة، والتي تشكل عصب الأعمال الرئيسية للبنك بموجب نظام البنك الأساسي فإنه لا يجوز للبنك تحمل أي الكشافات قروض تجزئة أو العقارات. وتجري في نفس الوقت اختبارات الضغط وفقاً للمقاييس المعيارية والسيناريوهات المقدمة من بنك الكويت المركزي. وقد استندت تقارير اختبارات الضغط على أساس أساليب قياس داخلية وتنظيمية.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

تطبق إجراء اختبارات الضغط مرتين في سنة، وفقاً لسياسة البنك بشأن بازل-الركن الثالث، ووفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويتم إعداد تقرير متكامل (على أساس البيانات النوعية والكمية) استناداً إلى نتائج نهاية السنة كما في شهر ديسمبر، فضلاً عن التقرير الكمي فقط استناداً إلى نتائج نصف السنوي كما في شهر يونيو وكذلك حسب البيانات التقديرية.

إدارة مخاطر رأس المال:

كفاية رأس المال هي الدرجة التي تكون فيها موارد البنك من رأس المال في الميزانية العمومية للبنك كافية لتغطية متطلبات رأس المال للأعمال حاضراً وفي المستقبل القريب. ويعتبر إذن المجموعة كي تعمل كمصرف مرهوناً بالحفاظ على موارد كافية من رأس المال. وإدارة مخاطر رأس المال هي عملية استعراض ومراجعة متطلبات رأس المال لتمكين البنك من:

- . تلبية الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية في الكويت حيث يركز نشاط البنك التجاري، وحيث يتمركز عمله بصورة حصرية
- . دعم تصنيفاته الائتمانية والحفاظ على تكلفة الأموال
- . دعم نمو الأعمال التجارية، والقدرة على الصمود والتغلب على الصدمات

يضمن البنك كفاية رأسماله عن طريق الاستمرار في تقييم مصادر ومتطلبات رأس المال ومتطلبات في ضوء التوقعات المالية الحالية. وهذا يأخذ في الاعتبار المخاطر المادية للتوقعات فضلاً عن الاستراتيجيات المستخدمة في إدارة تلك المخاطر.

تأخذ إدارة رأس المال البنك كلا من رأس المال الاقتصادي ورأس المال التنظيمي على حد سواء. يحسب رأس المال التنظيمي على أساس مخاطر الركن الأول من إطار بازل. يشمل رأس المال حسب الركن الأول مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. تشمل قواعد بازل 3 طرق الحساب وأوزان المخاطر، ويمكن أيضاً تطبيق الركن الثاني لرأس المال مقابل أنواع المخاطر الثلاثة أعلاه، بل أنه يغطي أساساً أنواع أخرى من المخاطر. وكونه بنكاً صناعياً يعمل على أساس نظام عمل مركز لكنه مُقيد، ذلك يعطي وزناً كبيراً لمخاطر التركيز. يستخدم البنك إطار رأس المال وإجراءات الضغط داخلياً للمساعدة في تحديد احتياجاته من رأس المال في ظل سيناريوهات الضغط. ويضمن البنك احتفاظه بمصدّات buffers كافية أعلى من الحدود الدنيا التنظيمية في جميع الأوقات. ويتم تقييم هذه المصدّات من قبل إدارة المخاطر وتقديمها تقارير دورية إلى لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة المجلس لإدارة المخاطر كجزء من سياسة إدارة رأس المال وعملية إدارة حوكمة المخاطر، وعملية مراجعة الحدود القصوى لتحمل المخاطر وعملية اختبارات الضغط.

تنتج عملية اختبار الضغط في البنك توقعات تقديرية بالاحتياجات المتوقعة من رؤوس الأموال والمصادر ضمن مجموعة من سيناريوهات الضغط للبنك. وهذا يتيح البنك التأكد من أنه يمكنه الوفاء بالحدود الدنيا من المتطلبات الرأسمالية

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

التنظيمية في بيئة الضغط؛ وتقييم مدى كفاية المصدّات فوق رأس المال التنظيمي للوفاء باحتياجات رأس المال الاقتصادي إذا اقترب من نقاط الحد الأقصى. وتشكل عملية اختبار الضغط عنصراً رئيسياً في عملية التقييم الداخلي لكفاية رؤوس الأموال (ICAAP).

بشأن حساب كفاية رأس المال التنظيمي حسب الركن الأول، فقد اعتمد البنك الأسلوب المقياسي الموحد من بازل 3، تبعاً لتوصية بنك الكويت المركزي في تحديد رأس المال المطلوب لكل مكون من مكونات مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية. كما أن البنك هو بنك تنموي متخصص يقدم أيضاً التسهيلات المصرفية التجارية لعملائه، ويتمتع بدعم طويل الأجل من حكومة دولة الكويت. هذا، جنباً إلى جنب مع الاحتياطات الضخمة المفصّل عنها، يجعل رأس المال المتوفر للبنك أعلى بكثير من الحد الأدنى لمتطلبات بازل 3، حتى بعد أخذ متطلبات ICAAP الإضافية في الاعتبار حسب الإطار الجديد للركن الثاني والمصدّات في تحديد رأس المال الاقتصادي.

ومع التوسع المخطط له في محفظة الأصول وفقاً للخطة الاستراتيجية للبنك للسنوات الثلاث القادمة، فإنه من المتوقع أن تظل نسبة كفاية رأس المال إلى حد كبير فوق الحد الأدنى من المتطلبات التنظيمية وتقديرات رأس المال الاقتصادي في المستقبل القريب؛ وهذه الرزمة القوية توفر وقاية cushion ضد انخفاض فرص التنوع بسبب التشريعات الحكومية لنظام البنك في خدمة وتطوير القطاع الصناعي في الكويت. بلغت كفاية رأس المال الإجمالي استناداً إلى بازل 3، نسبة 41.01% كما في 31 ديسمبر 2017.

هيكل وكفاية رأس المال:

بالإضافة إلى رأس المال المدفوع بقيمة 20 مليون دينار كويتي والاحتياطات الضخمة الاختيارية المصرح بها، فإن الهيكل الرئيسي لأموال البنك طويلة الأجل هي عبارة عن قرض طويل الأجل قابل للتجديد طويل بمبلغ 300,000,000 دينار كويتي ("دك") (= 990 مليون دولار أمريكي تقريباً)، مقدم من حكومة دولة الكويت في أول مرة بموجب المرسوم الأميري الصادر في سنة 1973، تستعمله إدارة المشاريع في البنك في تمويل المشاريع متوسطة وطويلة الأجل للمقترضين من القطاع الصناعي بشروط ميسرة. كما قدمت حكومة دولة الكويت سابقاً تمويل بقيمة 50 مليون دينار كويتي وفي هذه السنة بناءً على الحاجة تمويل إضافي بمبلغ 100 مليون دك. وليس لدى البنك أي أدوات مالية معقدة أو مركبة في هيكل رأس المال.

الكيانات الفرعية:

الكيان الاعتباري الرئيسي هو بنك الكويت الصناعي. يمتلك البنك شركتين تابعتين مملوكتين بالكامل لبنك الكويت الصناعي، هما: شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو)، وهي شركة مساهمة كويتية مغلقة ("كيبكو")، وشركة صناعي المحدودة، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مسجلة في جورج تاون، جزيرة جراند كايمان، جزر الهند الغربية البريطانية (معا "المجموعة").

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

شركة كيبكو هي أداة المجموعة للاستثمارات المحلية وعقد وإدارة الأصول التي استحوذ عليها البنك نتيجة عدم سداد القروض المحلية؛ وتشكل نسبة 6 في المائة تقريباً من مجموع أصول المجموعة. شركة صناعي ليست ذي بال، ولا تشكل عنصراً مادياً من البيان المالي للمجموعة، وتقدم بيانات كفاية رأس المال المقدمة إلى بنك الكويت المركزي في كبيانات مجمعة للشركات التابعة.

هيكل رأس المال – 31 ديسمبر 2017

Tier I Capital	رأس المال – الشريحة 1	225,322
Permanent Shareholder Equity	حقوق الملكية الدائمة	20,000
Reserves:	الاحتياطيات	
Legal reserves	الاحتياطيات القانونية	35,102
Voluntary reserves	الاحتياطيات الاختيارية	139,391
Fair value reserve	احتياطيات القيمة الإسمية	2,756
Retained Earnings	الدخل المحتفظ به	28,073
Additional Tier I capital	رأس مال إضافي شريحة 1	0
Tier 2 Capital	رأس المال الشريحة 2	6,620
	المخصصات العامة المسموح بها	6,620
	إجمالي رأس المال المؤهل بعد الاستقطاعات	231,942

رأس المال المطلوب للأصول الموزونة بمخاطر الائتمان كما في 2017/12/31 (آلاف دك)

فئات الأصول لمخاطر الائتمان (المحفظة القياسية)	صافي الائتمان الانكشاف (بعد استبعاد CRM)	موزونة بالمخاطر تكلفة رأس المال
1 البنود النقدية	176	---
2 مطالبات على جهات سيادية	147543	--
3 مطالبات على منظمات دولية	---	---
4 مطالبات على PSE	---	---
5 مطالبات على MDB	---	---
6 مطالبات على بنوك	87418	17,483
7 مطالبات على مؤسسات تجارية	414,520	414,520
8 مطالبات على أصول مضمونة	---	---
9 مطالبات ائتمانية	---	---
10 قروض جزئية تنظيمية	---	---
11 انكشافات متأخرة الأداء	591	591
12 إنكشافات أخرى	96,984	96,984

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

إجمالي الإنكشافات	747,232	529,578
رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الائتمان		62,421
<u>الحد الأدنى من رأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان</u>		
رأس المال المطلوب لمخاطر السوق		
إجمالي الإنكشافات الموزونة لمخاطر السوق		3,347
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر السوق		435
رأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية		
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر التشغيلية		43,666
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب للمخاطر التشغيلية		5,677
إجمالي الإنكشافات الموزونة للمخاطر		565,635
إجمالي الحد الأدنى لرأس المال المطلوب لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية		73,533
رأس المال المؤهل		
Tier 1	225,322	
Tier 2	6,620	
رأس المال المؤهل غير المستخدم		158,409
معياري كفاية رأس المال		
معياري كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3/ بنك الكويت المركزي		41.01%
معياري كفاية رأس المال وفقاً لرأس المال الشريحة 1 فقط		39.84%
معياري كفاية رأس المال – الشريحة 1		39.84%

نسبة الرافعة المالية:

أدخل إطار بازل 3 نسبة رافعة مالية تعتبر بسيطة وشفافة وغير قائمة على المخاطر لتطبيقها كتدبير تكميلي موثوق به على متطلبات رأس المال القائمة على المخاطر. تهدف نسبة الرافعة المالية إلى (1) تقييد تراكم النفوذ في القطاع المصرفي لتجنب عمليات زعزعة وخفض الاستقرار والتي يمكن أن تضر بالنظام المالي الأوسع وكذلك بالاقتماد؛ و (2) تعزيز المتطلبات القائمة على استخدام تدبير "مساند" سهل وبسيط وغير قائم على المخاطر.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

تعتمد لجنة بازل الرأي القائل بأن إطار لنسبة بسيطة للرافعة المالية يعتبر هاماً ومكتملاً لإطار رأس المال القائم على أساس المخاطر؛ ونسبة الرافعة المالية ذات المصدقية هي التي تضمن التقاط واسع وكاف لكلا من مصادر بنود الميزانية وبنود خارج الميزانية لوضع البنك.

تعرف نسبة الرافعة المالية وفقاً لبازل 3 أنها إجراء رأس المال (البسط، شريحة رأس المال الأولى Tier 1 capital) مقسوماً على نسبة الإنكشاف (القاسم المشترك)، مع إظهار هذه النسبة في صورة نسبة مئوية: نسبة الرافعة المالية = إجراء رأس المال / نسبة الإنكشاف (%). في الكويت، فإن النسبة الرقابية الدنيا هي 3.0%.

نسبة الرافعة المالية لبنك الكويت الصناعي كما في 31 ديسمبر 2017 – مجمعة

أطار نسبة الرفع المالية (ألف دينار)	البند	
	انكشافات داخل الميزانية	
671,272	بنود داخل الميزانية	1
0	الأصول المخصصة عند حساب رأس المال شريحة 1	2
671,272	إجمالي الإنكشافات داخل الميزانية	3
	انكشافات المشتقات المالية	
0	إجمالي إنكشافات المشتقات المالية (شامل العامل الإضافي)	4
0	(التعديلات)	5
0	إجمالي انكشافات المشتقات المالية	6
	انكشافات تمويل الأوراق المالية	
0	أصول تمويل الأوراق المالية	7
0	إجمالي انكشافات تمويل الأوراق المالية	8
	البنود خارج الميزانية	
171,912	الالتزامات	9
(137,530)	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان)	10
34,382	إجمالي الالتزامات	11
88,535	التزامات محتملة	12
(52,238)	(تعديلات للتحويل إلى القيمة المعادلة للإئتمان)	13
36,297	إجمالي الالتزامات المحتملة	14
70,679	إجمالي البنود خارج الميزانية	15
	رأس المال وإجمالي الإنكشافات	
225,322	رأس المال الشريحة 1	16
741,951	إجمالي الإنكشافات	17
	نسبة الرفع المالية	
30.37%	نسبة الرفع المالية بازل 3	18

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

إدارة مخاطر الائتمان:

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة المالية الناتجة في حال عجز أي من عملاء البنك أو الأطراف المقابلة في السوق من الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية تجاه البنك. منح الائتمان يعتبر أحد مصادر الدخل الرئيسية للبنك، وأكثرها تحملاً للمخاطر الأكثر أهمية؛ وهذا الخصوص، يخصص البنك قدراً كبيراً من موارده وطاقته للسيطرة عليها.

تنشأ المخاطر الائتمانية التي تواجه البنك أساساً من تمويل المشاريع وتمويل رأس المال العامل. كما ينكشف البنك أيضاً على مخاطر ائتمانية أخرى ناشئة عن عمليات الخزنة، بما في ذلك سندات الدين، وأرصدة التسويات مع أطراف مقابلة في السوق وأصول متوفرة للبيع.

دور وظيفة إدارة المخاطر هو تقديم التوجيهات على مستوى البنك وتقييم المخاطر باستقلالية والرقابة وتحمل المخاطر الائتمانية. ولقد وضع البنك سياسات الائتمان على مستوى الإدارات تمت مراجعتها من قبل لجنة السياسات والإجراءات (بعضوية رئيس إدارة المخاطر). يعتمد مجلس الإدارة إطار عمل رقابة مخاطر الائتمان الذي يضع الهيكل الخاص بإدارة مخاطر الائتمان، جنباً إلى جنب مع سياسات إدارة المخاطر على مستوى الإدارات. وتشكل القروض والسلفيات للعملاء المصدر الرئيسي للمخاطر الائتمانية للمجموعة على الرغم من أن البنك قد ينكشف أيضاً لأشكال أخرى من مخاطر الائتمان، على سبيل المثال، القروض المقدمة للبنوك والتزامات القروض وسندات الدين. وقد صممت سياسات وإجراءات البنك لإدارة المخاطر بهدف رصد وتحليل المخاطر، بغرض تحديد درجة ملائمة قابلية البنك لتحمل المخاطر appropriate risk appetite، والحدود والضوابط، ومراقبة المخاطر والتعثرات وقياس مدى كفاية تقييمات المتابعة وتصنيف المخاطر. تعمل إدارة المخاطر بشكل مستقل بمراجعة وتصنيف جميع توصيات القروض كل على حدة المقدمة من إدارتي منح الائتمان المتعلقة بالتمويل المالي والتجاري للمشاريع ورأس المال العامل وتمويل التجارة. كما تقوم إدارة المخاطر بالقياس الكمي للمراجعات ورصد الجودة النوعية وحركة المحفظة الائتمانية على مستوى البنك.

تقوم إدارة المخاطر بصفة خاصة بمراجعة تركيز المخاطر. ويحدث تركيز للمخاطر الائتمانية عند انتماء عدد من العملاء إلى نفس المجموعة، أو يشاركون في أنشطة مماثلة ولديهم خصائص اقتصادية مماثلة بما قد يؤثر في قدرتهم على الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية خاصة في حالات التغيرات الاقتصادية وظروف الأعمال التجارية. نتيجة لذلك، يعتمد البنك المراجعة المستمرة لحالات التركيز في عدد من المجالات بما في ذلك، على سبيل المثال، التراكبات الجغرافية وفترات الاستحقاق والقطاع الصناعية وحالات السيطرة والملكية. ويتحقق التنوع من خلال وضع مبادئ توجيهية بالحدود القصوى للانكشاف للأطراف المقابلة على حدة لا تتجاوز 15% من رأس المال. ومع ذلك، ونظراً للنظام الأساسي للبنك، الذي يحدد نطاق عمل البنك ضمن القطاعات الصناعية، لذلك يميل خطر التركيز إلى الارتفاع.

وضع البنك نظاماً لتصنيف المخاطر الائتمانية داخلياً لجميع حالات الانكشاف على مقياس من 1 إلى 10. وتوصي إدارة المخاطر بالتصنيفات الائتمانية للعملاء الجدد وتقوم بالمراجعة الدورية لجميع تصنيفات المقترضين في البنك باستخدام معايير محددة للتصنيف داخلياً. وتراقب إدارة المخاطر متوسط التصنيفات الموزونة لمحفظة الائتمان، وكذلك لكل فئة من فئات المخاطر داخل المحفظة.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

وبغرض الحد من مخاطر الائتمان، يتم تأمين الإنكشافات عادة بالضمانات المقبولة. وتعكس محفظة القروض والسلفيات الحالية حرص البنك على الإقراض داخل الكويت وعلى الأخص للوحدات الصناعية في الكويت – وهي البلد التي يتفهم البنك ديناميكيته بصورة جيدة وحيث توفر للبنك فهماً أفضل للمخاطر الكامنة فيها. إن البنك لديه تركزاً ائتمانياً للقطاع الصناعي بسبب نظامه الأساسي ويدير البنك المخاطر ذات الصلة عن طريق تجنب التركيز في الجانب المدين في قطاع صناعي معين وفي حالات الإنكشافات عبر الحدود، حسب المناطق الجغرافية.

يولي البنك اهتماماً خاصاً بالحسابات المتأخرة عن طريق اللجان التي أنشئت خصيصاً لهذا الغرض. ويجري مناقشة التدابير الخاصة بمتابعة هذه الحالات والإجراءات العلاجية المتخذة؛ وإذا لزم الأمر، يتم تحديد المخصصات الملائمة مقابلها.

وقد وضع البنك على مستوى الإدارات، فضلاً عن مستوى البنك كاملاً، عمليات ائتمانية منضبطة، تهدف إلى ضمان دقة تقييم المخاطر واعتمادها ورصدها ومراقبتها بشكل صحيح وسليم. وتعتبر الأداة الأساسية في إدارة مخاطر الائتمان هي مجموعة السياسات والإجراءات الائتمانية التي يجري مراجعتها وتحديثها دورياً. ويتبع البنك نظام صارم للموافقات يشترط إجراء تقييم دقيق وشامل للجدارة الائتمانية لكل مدين، كما تقوم إدارة المخاطر بتقييم جميع التوصيات بطلبات الائتمان والاستثمار وطلبات التمديد والتجديد للحالات الائتمانية القائمة.

تقرر الحدود الائتمانية لجميع العملاء بعد إجراء تقييم دقيق لطلبات الائتمان، وتبعاً للإجراءات، فيتطلب الأمر الحصول على موافقة مجلس الإدارة في تقرير حدود الائتمان اعلى من مستويات معينة؛ ويتم التعبير عن قابلية الإدارة العامة لتحمل المخاطر بالحدود الائتمانية المخصصة حسب الدولة والقطاع الاقتصادي والمقترض ونوع المنتج. كذلك، يلزم استخدام صلاحيات منح الائتمان داخل البنك بشأن أي تجاوزات للحدود الائتمانية المقررة.

يتم رصد التركيزات حسب الحجم والقطاع الاقتصادي والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية وتعتبر هذه التركيزات محدودة. وبهذا الخصوص، يحدد بنك الكويت المركزي التركيز نسبة التركيز عند 15 في المائة من قاعدة رأس المال بمفهومه الشامل للبنك حسب تعريف إطار بازل 3/البنك المركزي؛ وجميع التركيزات في المحفظة حسب القطاع يتم مراقبتها عن كثب تحسباً لظروف مالية أو اقتصادية معاكسة.

تقوم إدارة المخاطر برصد ومراقبة التجاوزات على مستوى البنك وعلى مستوى المحفظة وذلك بالتواصل المستمر مع إدارات الأعمال التجارية، بحيث يمكن اتخاذ إجراءات مناسبة بشأن المخالفات في الوقت المناسب والسيطرة على تجاوزات تواريخ الاستحقاق بقدر الإمكان.

معلومات عن الإنكشافات الائتمانية

الأصول متأخرة السداد / المتعثرة والمخصصات مقابلها:

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

يتبع بنك الكويت الصناعي تعريفات بنك الكويت المركزي بشأن القروض غير المنتظمة والتعليمات بشأن المخصصات مقابل الحالات المتعثرة.

نبين ما يلي تصنيف الإنكشافات الائتمانية وكيفية احتساب المخصصات:

أ-التسهيلات الائتمانية (للعلماء المقيمين وغير المقيمين):

1. يصنف القرض أنه غير منتظم في الحالات التالية:

- الرصيد المدين في الحساب الجاري يظهر باستمرار وجود فائض بما يزيد عن 10% عن الحد المعتمد للسحب على المكشوف
- الحساب الجاري مدين دون حد معتمد للسحب على المكشوف
- التسهيلات الائتمانية انتهت صلاحيتها ولم يتم سداد رصيدها القائم وقرر البنك عدم تجديد التسهيلات على أساس الوضع الائتماني
- دفعات سداد القرض متعثرة
- تأخر سداد الفوائد المستحقة

2. تصنيف القروض غير المنتظمة:

- دون المستوى: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لمدة تزيد عن 90 يوماً وأقل من 180 يوماً؛ أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المشكوك في تحصيلها: وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تزيد عن 180 يوماً وأقل من 365 يوماً، أو في حال تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل
- الديون المعدومة: في حال وجود أي من المخالفات المبينة أعلاه لفترة تتجاوز مدة 365 يوماً، أو في تقدير البنك وجود تدهور ملحوظ في الوضع المالي للعميل.

3. المخصصات المطلوبة:

تحدد المخصصات حسب ما هو مبين أدناه:

ديون دون المستوى: 20%

ديون مشكوك في تحصيلها: 50%

الديون المعدومة: 100%

تحدد 1% مخصصات عامة مقابل جميع حالات الإنكشاف التي لا تخضع للمخصصات المحددة بعد خصم بعض الضمانات المسموح بها وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي. ويستعد البنك حالياً لتطبيق المعايير الدولية للإبلاغات

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

الرقابية رقم 9 بشأن أسلوب التحديد المبكر للمخصصات. يبين الجدول أدناه كيفية معالجة حالات القروض متأخرة السداد ضمن المحفظة الائتمانية.

إفصاحات القروض متأخرة السداد كما في 31 ديسمبر 2017		
فئة فترات وجوب السداد	المبالغ المتعثرة (ألاف دك)	% من إجمالي المبلغ المستحق
0<30	11749.52	88.13%
31<60	935.45	7.01%
61<90	285.97	2.14%
91<180	51.98	0.40%
181<364	308.07	2.32%
أكثر من سنة	0.00	
إجمالي المستحق المتأخر	13330.99	100.00%

كما بلغت نسبة القروض غير المنتجة (NPL) إلى الإنكشافات الائتمانية نسبة 0.15% كما في 31.12.2017

ب - القروض السيادية:

البنك لديه إنكشافات سيادية محدودة وتحتسب الرسوم الرأسمالية على هذا الإنكشاف وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي من وقت إلى آخر.

ج - معلومات عن الإنكشافات الائتمانية كما في 31.12.2017

بنود خارج الميزانية ****	بنود الميزانية	فئة الأصول (المحفظة العادية)
0	176	1. بنود نقدية
0	147543	2. مطالبات على قروض سيادية
		3. مطالبات على منظمات دولية
		4. مطالبات على PSE
		5. مطالبات على MDB
0	87418	6. مطالبات على بنوك
88535	357254	7. مطالبات على مؤسسات تجارية
		8. مطالبات على أصول مضمونة
		9. مطالبات على مشتقات ائتمانية
		10. قروض جزئية متوافقة رقابياً
		11. قروض إسكانية مؤهلة
52	565	12. الإنكشافات المستحقة المتأخرة
171912	89306	13. إنكشافات أخرى
260499	682262	الإجمالي

**** جميع الإنكشافات الائتمانية التجارية غير الممولة هي في الكويت

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

التوزيع الجغرافي للانكشافات كما في 2017/12/31 (الف د.ك)

إجمالي القروض والسلفيات				قروض وسلفيات – القرض الصناعي 1				قروض وسلفيات – تسهيلات تجارية				
ديسمبر 2017		ديسمبر 2016		ديسمبر 2017		ديسمبر 2016		ديسمبر 2017		ديسمبر 2016		
455861	99.48%	334,097	99.82%	188393	99.01%	158896	100.00%	267468	99.81%	175,200	99.65%	الكويت
2392	0.52%	617	0.18%	1881	0.09%	0	0%	511	0.19%	0	0%	دول أخرى
458253	100.00%	334,714	100.00%	190274	100.00%	158,896	100.00%	267979	100.00%	175,817	100.00%	الإجمالي الكلي

محفظة الاستحقاقات المتبقية للقروض والسلفيات كما في 2017/12/31 (الف د.ك)

المحفظة الإجمالية		القروض والسلفيات بشروط تجارية		القرض الصناعي بشروط ميسرة		
ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	ديسمبر 2016	ديسمبر 2017	
74,216.00	34,515.00	54,297	21,350.00	19,919	13,165.00	لغاية شهر واحد
52,463.00	50,995.00	49,852	44,994.00	2,610	6,001.00	1 – 3 أشهر
42,755.00	105,132.00	22,603	76,509.00	20,172	28,623.00	3 – 12 شهر
165,260.00	271,135.00	49,064	116,195.00	72,279	154,940.00	سنة فأكثر
334,714.00	461,777.00	175,817	259,048.00	158,897	202,729.00	المجموع

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

محفظة القروض والسلفيات – حسب القطاع كما في 2017 /12/31 (الف د.ك)

2017		2016		
الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي	الرصيد القائم	النسبة من الإجمالي	
36,489	8.10%	27,409.36	8.19%	الكيمواويات
35,920	7.97%	18,454.28	5.51%	الغذاء والمشروبات
102,221	22.71%	91,431.84	27.32%	منتجات معدنية وهندسة
77,153	17.14%	67,770.30	20.25%	انشاءات ومواد بناء
4,298	0.96%	2,338.10	0.70%	مناجزة وتجارة
319	0.08%	275.62	0.08%	اثاث
12,989	2.88%	8,080.56	2.41%	منسوجات
0	0.00%	616.84	0.18%	بحرية
130,936	29.07%	77,600.64	23.18%	ورق وطباعة
1,055	0.23%	341.66	0.10%	حكومة
48,921	10.86%	40,394.80	10.60%	زيت وغاز
450,301	100.00%	334,713.99	100.00%	زراعة واسماك
0	0.00%	0.01	0.00%	اخرى (غير مالي)
450,301	100.00%	334,714.00	100.00%	إجمالي القطاعات

القروض المتعثرة – حسب التوزيع الجغرافي كما في 2017 /12/31 (الف د.ك)

مخصصات مقابل القروض المتعثرة		قروض متأخرة السداد		
2016	2017	2016	2017	
651	1160.64	651	1777.98	الكويت
0	0	0	0.00	دول مجلس التعاون الخليجي أخرى
651	1160.64	651	1777.98	الإجمالي الكلي
				القروض المتعثرة كنسبة مئوية % من محفظة القروض القائمة
		0.19%	0.15%	نسبة التغطية
81.45%	65.28%			

الحد من المخاطر الائتمانية:

التسويات: في الحالات التي لا يتم فيها تسوية مطالبات البنك ضد العملاء، فإن البنك يمارس حق المقاصة ويتخذ إجراءات المطالبة على أساس صافي المبلغ. وأثناء سير الإجراءات القانونية، يحتفظ البنك بحقه في المطالبة على أساس المبلغ الصافي الأصلي، وتجاهل أية دفعات جزئية لتجنب إحداث عن غير قصد منه نشوء أي أمور قانونية.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

تقييم وإدارة الضمانات: في الحالات التي يلزم فيها أخذ ضمانات، فإن البنك يقبل أنواع الضمانات الاعتيادية مثل النقد، والرهون على الموجودات المنقولة، والرهن على الأصول الثابتة، والضمانات الشخصية/ التجارية/ المصرفية. إلخ. وفي حالة الرهن، يصر البنك على إدراجه في وثيقة التأمين ذات الصلة باعتباره المستفيد في حال الخسارة. وفي حالات وجود كفيل، فإن البنك يتخذ ما يلزم للاطمئنان بشأن الجدارة الائتمانية للضامن بالحصول على معلومات مالية كاملة عن الضامن، على الأساس المنطقي أن البنك ينظر إلى الضامن كما لو كان نفسه هو المدين الأساسي الذي يلزم أن يكون مؤهلاً بصورة متناسبة مع حجم الالتزام الائتماني. وفيما يتعلق بالضمانات المصرفية، يجب تقديم حد ائتماني رسسي من المصرف المعني كشرط مسبق.

ونظراً لطبيعته باعتباره مؤسسة متخصصة للتمويل الصناعي، فإن البنك يتمتع بالمهارات والموارد الكافية داخليا تمكنه من تقييم المشاريع والمصانع وغيرها من الأنواع الأخرى من الأصول الثابتة المرهونة للبنك.

تركز المخاطر الائتمانية: يحدد النظام الأساسي للبنك قاعدة عملائه في الصناعات الإنتاجية على وجه التحديد. تلك الكيانات التي تحمل تراخيص صناعية. وبناء على ذلك، يحدث تركيز ائتماني في القطاع الصناعي، وضمن تلك الفئة، تتكون محفظة البنك من عملاء يمثلون مجموعة واسعة من الأنشطة. بالإضافة إلى ذلك، يشارك البنك في القروض المشتركة للمصارف غير المقيمة. مع ملاحظة أن قاعدة عملاء البنك لا تخضع لأي درجة من درجات الدورات الاقتصادية.

الإنكشافات الائتمانية بعد تطبيق عامل خفض المخاطر وتحويل الائتمان كما في

31.12.2016 ((الف د.ك))

مخاطر الائتمان	صافي	الانكشافات	فئة الأصول (المحفظة العادية)
	الإنكشافات الائتمانية بعد CRM	الائتمانية قبل CRM	
0	176	176	بنود نقدية
0	147543	147543	مطالبات على قروض سيادية
0	0	0	مطالبات على منظمات دولية
0	0	0	مطالبات على PSE
0	0	0	مطالبات على MDB
17483	87418	87418	مطالبات على بنوك
414520	414520	420256	مطالبات على مؤسسات تجارية
0	0	0	قروض تجارية رقابية
0	0	0	قروض إسكانية مؤهلة
591	591	591	انكشافات واجبة الأداء
96984	96984	96984	انكشافات أخرى
529578	747232	752968	الإجمالي

إدارة مخاطر السوق:

مخاطر السوق هي المخاطر المرتبطة بأرباح البنك أو رأس ماله، أو قدرته على تلبية أهداف أعماله التجارية والتي قد تتأثر سلباً بسبب التغيرات في مستوى أو تقلبات أسعار السوق أو الأسعار مثل أسعار الفائدة، أسعار القروض وأسعار

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

السلع الأساسية وأسعار الأسهم وأسعار صرف العملات الأجنبية. هذه المخاطر متأصلة في الصكوك المالية المرتبطة بعمليات و/أو أنشطة البنك بما في ذلك القروض الممنوحة تبعاً للأسعار التجارية والودائع والأوراق المالية والتجارية وحساب الأصول والمشتقات. وتكمن غالبية الإنكشافات على مخاطر السوق في عمليات الخزنة والاستثمار ومخاطر السوق من خلال حقوق الملكية المحلية لشركة كيبكو التابعة للبنك والتي هي أسهم سلبية للمؤسسة القابضة.

تحدد أهداف إدارة المخاطر في بنك الكويت الصناعي في إدارة مخاطر السوق كما يلي:

- فهم والسيطرة على مخاطر السوق بواسطة اتباع نظام صارم لقياس وتطبيق الحدود ومراقبتها
- ضمان الدقة في إجراءات الصفقات/ التسويات
- تسهيل نمو الأعمال التجارية ضمن إطار رقابي وشفاف لإدارة المخاطر
- قياس والإبلاغ عن مخاطر السوق غير المتداول
-

تعتبر مخاطر السوق المرتبطة بالبنك محدودة نسبياً، باستثناء إدارة دفتر العملات الأجنبية لحسابها الخاص ولعملائه من القطاع الصناعي المحلية، وفي الحالات النادرة التي يستخدم فيها المشتقات لأغراض التحوط، حيث أن البنك يتجنب إلى حد كبير الانكشاف على مخاطر السوق. وقد وضعت الحدود المناسبة لذلك ويجري باستمرار رصد أنشطة الخزنة والاستثمار بهذا الخصوص.

ينصب اهتمام بنك الكويت الصناعي على القروض الصناعية والخدمات المصرفية للشركات. لدى البنك استثمار طويل الأجل في شركته التابعة المملوكة له بالكامل (كيبكو) التي تستثمر في السوق المحلية ولديها محفظة أسهم كويتية غير متداولة. وهناك أيضاً مكون دولي في دفتر أسهم البنك يستثمر في المشاريع المبتدئة من خلال مدراء استثمار عالميين معروفين. هذه الاستثمارات هي ذات طبيعة طويلة الأجل وانكشافاتها محدودة في مخاطر هبوط الاستثمارات في الأسهم المباشرة. ويتم تنوع هذه الاستثمارات وهناك حدود قصوى على الاستثمارات الفردية. والبنك لا يشارك في عمليات الأسهم أو السندات التجارية والتجارة في المشتقات والخيارات والسلع أو في من الأنشطة ذات مخاطر السوق الأخرى التي تشارك فيها عادة معظم المصارف التجارية والاستثمارية العادية.

يتم رصد ومراقبة مخاطر السوق مع الأخذ في الاعتبار تحليل ظروف السوق ومعدلات السيولة في السوق، واستراتيجية الأعمال التجارية وخبرة تداولات السوق. ويضع البنك حدوداً حسب حجم الاستثمار والدولة والإنكشافات على الأطراف المقابلة فضلاً عن المراكز المفتوحة للمتعاملين والبنك ككل. تساعد هذه الحدود على خفض المبالغ المطلقة لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، وضع البنك حدود وقف الخسارة لبعض الأنشطة التي تنطوي على مخاطر السوق.

مخاطر السوق الخاصة بانكشافات محفظة التداول و صرف العملات الأجنبية: البنك لا يملك حالياً محفظة تداول في الأسهم ذات قيمة تذكر في عمليات صرف العملات الأجنبية أو أسواق المال. وليس لديه أي إنكشافات في عمليات

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

التداول في المشتقات أو في السلع؛ ومع ذلك، فقد تم اعتبار جميع المراكز المستخدمة للتحوط لمركز البنك، اعتبرت ضمن الانكشاف على المشتقات.

مخاطر السوق

متطلبات رأس المال وفقاً لأسلوب القياس الموحد (الف د.ك)	
فئة المخاطر	تكلفة رأس المال
1 مخاطر أسعار الفائدة	435
2 مخاطر مراكز الاسهم	
3 مخاطر سعر الصرف بالعملات الأجنبية	
4 مخاطر السلع	
الحد الأدنى لرأس المال المطلوب مقابل مخاطر السوق	
إجمالي الأصول الموزونة لمخاطر السوق: 3347	

مراكز حقوق الملكية كما في دفاتر البنك

نظراً للطبيعة المتخصصة للبنك، وبموجب نظامه الأساسي، يستثمر البنك في أسهم الشركات لأغراض استراتيجية ولأسباب تتعلق بعلاقات الأعمال التجارية، فضلاً عن تحقيق أرباح رأسمالية. تقوم إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات بإدارة محفظة الأسهم التي لها أبعاد محلية وعالمية، وتدخل في استثمارات في مشاريع جديدة بهدف تحقيق مكاسب رأسمالية في أسواق الأسهم الخاصة عالمياً. وتدار محفظة الأسهم للاستثمارات داخل الكويت بواسطة شركة مشاريع الكويت الصناعية (كيبكو) وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لبنك الكويت الصناعي ويتم تجميع بياناتها المالية مع بيانات بنك الكويت الصناعي.

الاستثمارات الاستراتيجية هي تلك التي تتلاءم مع أهداف البنك للتنمية الصناعية على المدى الطويل، ومن المتوقع أن يستفيد البنك من حيث وجود شبكة علاقات الأعمال التجارية ذات الصلة. والاستثمارات الاستراتيجية في الأسهم تهدف إلى ضمان النمو والتنمية للشركات القائمة والاستثمار في مشاريع جديدة، وكذلك فيما يتعلق بممارسة الرقابة على الشركات التي تعرضت للتعثر الحاد ومنخفضة الأداء مما تطلب الاستحواذ عليها. وتدير شركة الكويت للاستثمارات الصناعية الاستثمار في الأسهم كودائع قبل الاكتتاب، أو الدخول مباشرة في عمليات تبادل للأسهم للشركات المدرجة في البورصة. وحيث أن هذه استثمارات طويلة الأجل، فإن هذه المحفظة الاستثمارية تعتبر سلبية وتخضع التقييمات إلى تحركات السوق، وبسبب تأثيرات اتجاهات السوق الإقليمية والعالمية، فلا يزال مؤشر بورصة الكويت يشهد تقلبات شديدة.

تشكل الاستثمارات المتعثرة جزءاً ضئيلاً من محفظة الأسهم. ويتم الاحتفاظ بها لممارسة السيطرة العلاجية على الشركات التي تعرضت إلى تدهور أوضاعها وضعف أداءها، وتدخل تحت إدارة كيبكو كإنكشافات محلية فقط.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

يتم التفريق بين مكونات المحفظة المكونة لغرض الهدف المتمثل في تحقيق مكاسب رأس المال وتلك المكونة للأغراض الاستراتيجية المبينة أعلاه. ومن المسلم به أن الاستثمارات في الأسهم تحمل مخاطر الهبوط فضلاً عن توقعات بتحقيق عائدات عالية. تصنف إدارة المخاطر جميع الاستثمارات التي تقوم بها إدارة الاستثمارات المباشرة والترقيات باستخدام أسلوب تصنيف الأسهم المطور داخلياً في إدارة المخاطر.

إدارة مخاطر سعر الفائدة:

بوجه عام، الهدف هو إدارة مدى حساسية سعر الفائدة بحيث لا تؤثر تحركات أسعار الفائدة سلباً على صافي إيرادات البنك من الفائدة. يتم قياس مخاطر أسعار الفائدة على أنها التقلبات المحتملة في صافي الدخل من إيرادات الفائدة الناجمة عن التغيرات في أسعار السوق للفائدة. ويستخدم البنك تحليل الفجوات لأسعار الفائدة interest rate gap analysis لقياس حساسية الإيرادات من سعر الفائدة الناجمة عن عدم موافقات mismatches إعادة التسعير بين مراكز الأصول والمطلوبات القابلة للتأثر بالسعر وبين البنود خارج الميزانية.

حصل البنك على قرض لمدة 20 عاماً من حكومة دولة الكويت (اعتباراً من سنة 1973 مع دوران القرض) بسعر جزئياً بمعدل ثابت بنسبة 1/2 في المائة سنوياً على مدى إجمالي القروض والالتزامات الصناعية التي تعهد بها البنك. وفي عام 2007، تم تمديد القرض في شكل قرض إضافي بمبلغ 100 مليون دينار كويتي من حكومة دولة الكويت. هذا المورد منخفض التكلفة يعتبر عنصراً هاماً جداً في حساب قاعدة التكلفة الإجمالية للبنك. ويشارك البنك في عمليات إقراض مدعومة بمعدل ثابت للقطاع الصناعي. وإلى هذا الحد، يتعامل مع مصادر وتطبيقات التكلفة الثابتة خارج إطار حسابات مخاطر سعر الفائدة.

إلى حد كبير، تعتبر جميع القروض المتبقية بالدينار الكويتي عائمة ومسعرة حسب سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي، زائد الهامش ويتم إعادة تسعيرها عند تغيير البنك المركزي لسعر الخصم.

حوالي 90% من موجودات البنك مقومة بالدينار الكويتي. ومن بين العملات الأخرى، يعتبر الدولار الأمريكي أهمها؛ وفيما يتعلق بجميع العملات الأخرى، فإن الانكشاف، رغم عدم أهميته، إلا أنه ومع ذلك يتطابق عموماً مع كل وعاء من أوعية الاستحقاق.

من وقت لآخر، يتم إجراء اختبارات الضغط لقياس تأثير ذلك على الدخل تحت ظروف الضغط، مثال حساسية التأثير إلى الانخفاض بنسبة 1% في سعر الخصم لدى بنك الكويت المركزي.

المخاطر الائتمانية للطرف المقابل

نظراً لأن البنك قد يتعامل مع بنوك ومؤسسات مالية أخرى في العقود الآجلة للعملات الأجنبية/ swap المستخدمة للتحوط لإنكشافات البنك، فإن البنك يحتسب تكلفة رأس المال على الإنكشافات بالقيمة الاسمية والمركز السوقي

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

لهذه المشتقات باستخدام طريقة الانكشاف الحالي (CEM) وفقاً للمبادئ الإرشادية الصادرة عن بنك الكويت المركزي في هذا الصدد. وتبلغ التكلفة الإجمالية رأس المال عن هذه الإنكشافات صفر دينار.

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن الأطراف المقابلة لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2017	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك.)
القيمة المحلية لسعر صرف العملات للعقود الآجلة	0
القيمة السوقية	0
رأس المال المستخدم في منهجية القيمة الحالية كما حدد من قبل بنك الكويت المركزي	

مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك

تنشأ مخاطر أسعار الفائدة في دفاتر البنك نتيجة لعدم التطابق بين الأصول والخصوم في أوعية الاستحقاق المختلفة؛ ومع ذلك، تحفظ تلك ضمن الحدود المقررة لكل وعاء استحقاق. وهناك مخاطر الانخفاض في قيمة عمليات التحوط بسبب افتقار سوق الدينار الكويتي إلى العمق، مع وجود عدد محدود من اللاعبين في سوق الدينار الكويتي بين المصارف، حيث أن العمليات بين المصارف تظل عشوائية وخارج الاستحقاقات قصيرة الأجل. والأدوات المتاحة فقط حسب بنك الكويت المركزي هي سندات التدخل، وسندات التدخل المباشر للشهر الواحد، وسندات الخزنة هي من الأدوات الوحيدة المتاحة لنشر الفائض من السيولة. نتيجة لذلك، يمكن لتدخلات بنك الكويت المركزي أن يكون لها تأثير كبير على سعر الكيبور KIBOR؛ ومن شأن عدم وجود أدوات تحوط بسعر فائدة في سوق الدينار الكويتي أن تكون مصدر قلق؛ إلا أن الانكشاف الإجمالي للبنك أمام مخاطر أسعار الفائدة يتم السيطرة عليه بفضل العوامل التالية: (أ) نشاط وفعالية إدارة محفظة استثمارات عمليات الخزنة؛ (ب) تسعير القروض التجارية على أساس سعر عائم؛ و (ج) تمويل قروض المشاريع بواسطة القرض الحكومي وبذلك هي مستقلة عن السوق.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2017 - عملة محلية - دينار كويتي (000)			
فوق 5 سنوات	5-1 سنوات	لغاية 1 سنة	
39,747.61	201,565.78	152,346.10	الأصول المدرة للفوائد
285,456.28	0.00	26,111.82	مطلوبات بالفائدة
(245,708.67)	201,565.78	126,234.28	GAP
82,091.39	327800.06	126,234.28	نسبة gap تراكمية
820.96			الحساسية إلى 1% تغيير على السعر
حساسية سعر الفائدة - 31 ديسمبر 2017 - عملة أجنبية - دولار أمريكي (000)			
فوق 5 سنوات	5-1 سنوات	لغاية 1 سنة	
0	0	7227.93	الأصول المدرة للفوائد
0	0	38428.45	مطلوبات بالفائدة
0	0	(31200.52)	GAP
(122,736)	(122,736)	(31200.52)	نسبة gap تراكمية
-312.00			الحساسية إلى 1% تغيير على السعر
508.96			إجمالي الحساسية بالدينار الكويتي إلى 1% تغيير في السعر

إدارة مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته عند استحقاقها نتيجة لزيادة مفاجئة في صافي التدفقات النقدية؛ وفي هذه الحالة، سوف تستنفذ هذه التدفقات الموارد النقدية المتاحة لإقراض العميل والنشاطات التجارية والاستثمارات والودائع. وفي أقصى الحالات، يمكن أن يؤدي نقص السيولة إلى تخفيض الميزانية العمومية ومبيعات الأصول، أو احتمال عدم القدرة على الوفاء بالتزامات الإقراض. وتعتبر مخاطر عدم القدرة على القيام بذلك متأصلة في جميع العمليات المصرفية، ويمكن أن تتأثر بمجموعة من الظروف المرتبطة بالمؤسسة المالية وعلى مستوى السوق.

يتم إدارة مخاطر السيولة بواسطة رصد فجوات عدم موائمت استحقاقات الأصول والخصوم ونسب السيولة المستهدفة. وقد ظلت معدلات السيولة في البنك، سواء بالعملة المحلية والأجنبية، مستقرة عند مستويات مريحة خلال 2017؛ واستمر البنك في بناء علاقات مع المؤسسات الكويتية التي هي في وضع يمكنها من الإقراض بالعملة الأجنبية، مما يوفر تنوع قاعدة تمويلية للبنك. وتخضع هذه المخاطر لمراقبة إدارة المخاطر وتقييمها جماعياً بواسطة لجنة الأصول والخصوم والاستثمارات (ألكو). ويلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي بشأن إدارة السيولة.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

نسبة تغطية السيولة (LCR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقة بنسبة تغطية السيولة كما في 2017/12/31 هي:

رقم مسلسل البيان	القيمة قبل تطبيق معدلات التدفق (المتوسط)	القيمة بعد تطبيق معدلات التدفق (المتوسط)
الأصول السائلة عالية الجودة		
1		176,244
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (قبل التعديلات)		
التدفقات النقدية الخارجة		
2	34,938	7,786
ودائع التجزئة والمشروعات الصغيرة		
3		
الودائع المستقرة		
4	24,871	5,542
الودائع الأقل استقراراً		
5	65,913	55,744
الودائع وحسابات الاستثمار والأصول الأخرى المضمونة من غير عملاء التجزئة باستثناء ودائع عملاء المشروعات الصغيرة		
6		
الودائع التشغيلية		
7	65,913	55,744
الودائع غير التشغيلية (الالتزامات الأخرى غير المضمونة)		
8		
الالتزامات المضمونة		
9	169,336	28,013
التدفقات النقدية الخارجية الأخرى وتتضمن:		
10		
الناشئة عن عقود التحول وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية		
11		
الناشئة عن الصكوك المدعومة بالأصول وأدوات التمويل المهيكلة الأخرى		
12	169,336	28,013
خطوط الائتمان والسيولة الملزمة الأخرى		
13	87,702	4,385
الالتزامات التمويل المستقبلية المحتملة الأخرى		
14	18	18
التدفقات النقدية التعاقدية الأخرى – خارجة		
15		95,945
إجمالي التدفقات النقدية الخارجة		
التدفقات النقدية الداخلة		
16		
معاملات التمويل المضمونة		
17	148,075	74,038
التدفقات النقدية الداخلية الناتجة عن عمليات التمويل المنتظمة (وفقاً للأطراف المقابلة)		
18	1,012	1,012
التدفقات النقدية الناتجة الأخرى		
19	149,087	75,049
إجمالي التدفقات النقدية الداخلة		
معيير تغطية السيولة		
20		176,244
إجمالي الأصول السائلة عالية الجودة (بعد التسويات)		
21		26,385
صافي التدفقات النقدية الخارجة		
		689.15%
معيير تغطية السيولة		

معيير صافي التمويل المستقر (NSFR):

بناء على تعليمات البنك المركزي الكويتي فإن الإفصاحات المتعلقة بمعيير صافي التمويل المستقر (NSFR) كما في

2017/12/31 هي:

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

جدول 4: معيار صافي التمويل المستقر للفترة المنتهية في 31.12.2017						
القيمة قبل تطبيق معاملات التمويل المستقر (الف د.ك)						
الرقم	البند	فترة استحقاق غير محددة	فترة استحقاق متبقية أقل من ستة أشهر	فترة استحقاق متبقية بين ستة أشهر وأقل من سنة واحدة	فترة استحقاق متبقية سنة واحدة أو أكثر	اجمالي القيمة المرجحة
التمويل المستقر المتاح:						
1	رأس المال:	231876	0	0	0	231876
2	رأس المال الرقابي:	231876				231876
3	أدوات رأس المال أخرى*	0	0	0	0	0
4	ودائع من عملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة	9959.107	1463.079	5	0	1321.272
5	الودائع المستقرة					
6	الأقل استقراراً:	9959.107	1463.079	5	0	1321.272
7	ودائع من غير عملاء التجزئة:	17202.661	43178.514	0	342768.041	357192.631
8	الودائع التشغيلية					
9	الودائع الأخرى من غير عملاء التجزئة	17202.661	43178.514	0	342768.041	357192.631
10	الالتزامات الأخرى	61536.148	1477.623	5.767	37.166	37.166
11	صافي المشتقات على جانب الالتزامات					
12	الالتزامات الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	0	26568.056	0	0	0
13	إجمالي التمويل المستقر المتاح					590427.069
التمويل المستقر المطلوب:						
14	مجموع الأصول السائلة عالية الجودة	147889.83	5800.27	0	0	7315.3
15	الودائع لدى مؤسسات مالية أخرى لأسباب تشغيلية	7415	50000	10000	0	10000
16	القروض المنتظمة والأوراق المالية:	0	138230.561	53486.236	171240.892	267099.29
17	لقروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة من المستوى الأول					
18	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات المالية والمضمونة بأصول سائلة عالية الجودة غير الأصول من المستوى الأول والقروض المنتظمة غير المضمونة المقدمة للمؤسسات المالية					
19	القروض المنتظمة المقدمة للمؤسسات غير المالية، والقروض المقدمة لعملاء التجزئة وعملاء المشروعات الصغيرة، والقروض المقدمة للجهات الحكومية والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع العام، منها:	0	138230.561	53486.236	171240.892	267099.29
20	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل 3-					
21	القروض السكنية المنتظمة، منها:					
22	التي تخضع لوزن مخاطر 35 % أو أقل وفقاً لمعيار كفاية رأس المال بازل 3-					
23	الأوراق المالية غير المرهونة والأسهم التي يتم تداولها داخل نطاق السوق الرسمي، في حالة عدم تعثر الكيانات المصدرة لهذه الأدوات					
24	الأصول الأخرى:	0	5215.583	308.066	101292.274	104054.098
25	السلع المادية المتداولة، بما يشمل الذهب					
26	الأصول المقدمة كهامش ضمان القيمة المبدئي (Initial Margin) لعقود المشتقات والنقد أو الأصول الأخرى المقدمة للمساهمة في صندوق التعثر (Default Fund) لطرف مقابل مركزي					
27	صافي المشتقات على جانب الأصول					
28	20% من المشتقات على جانب الالتزامات قبل طرح هامش ضمان القيمة					
29	لأصول الأخرى التي لم يتم إدراجها في الفئات السابقة	0	5215.583	308.066	101292.274	104054.098
30	البنود خارج الميزانية		88535.257	0	0	4426.763
31	إجمالي التمويل المستقر المطلوب					392895.451
32	معيار صافي التمويل المستقر (%)					150.28%

السياسات المحاسبية:

الأصول المالية التي يتوجب الاحتفاظ بها لفترة غير محددة من الوقت والتي لا تصنف بالقيمة العادلة في بيان الدخل وبيان القروض والمستحقات والأصول المحتفظ بها حتى استحقاقها فهي تصنف على أنها استثمارات متاحة للبيع. ويتم الإبلاغ الرقابي عن هذه الاستثمارات بقيمتها العادلة على أساس ربع سنوي ويؤشر بها في السوق الذي تتوافر به تقييمات

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

السوق. وبالنسبة لمشاركات الأسهم غير المدرجة أو الاستثمارات الخاصة في الصناديق التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بصورة موثوق فيها، فيتم إدراجها بتكلفة أقل تعثراً. الاستثمارات الأخرى المتاحة للبيع تقدر بداية بقيمة تكلفتها ثم تقاس مرة أخرى بالقيمة العادلة بدون مكاسب أو خسائر محققة مقدرة مباشرة في عمود "دخل شامل أخر Other Comprehensive Income". تستند استثمارات القيمة العادلة المدرجة في البورصة على سعر السوق المعلن (سعر الشراء) كما في تاريخ الميزانية العمومية دون أي خصومات لتكلفة المعاملات. تستند جميع تصنيفات الاستثمارات على المعايير الدولية للإبلاغ الرقابي المالي. ملاحظة: تتوفر المعلومات الكمية المتعلقة بالاستثمارات في البيانات المالية.

إدارة المخاطر التشغيلية:

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر المباشرة أو غير المباشرة الناجمة عن العوامل البشرية والأحداث الخارجية، وعدم كفاية أو فشل العمليات والنظم الداخلية، وتعتبر المخاطر التشغيلية متأصلة في عمليات البنك. تشمل المصادر الرئيسية للمخاطر التشغيلية: مصداقية العمليات التشغيلية وأمن تكنولوجيا المعلومات، والاستعانة بمصادر خارجية للعمليات التشغيلية والاعتماد على الموردين الرئيسيين، وتنفيذ التغييرات الاستراتيجية وتكامل عمليات الاستحواذ الاحتيال والأخطاء البشرية وجودة خدمة العملاء والامتثال الرقابي والتوظيف والتدريب والاحتفاظ بالموظفين، والآثار الاجتماعية والبيئية. ويلتزم البنك بتحديد وقياس وإدارة المخاطر التشغيلية، وتتم إدارة هذه المخاطر من خلال منظومة متكاملة على مستوى البنك أو على مستوى السياسات والإجراءات الإدارية والضوابط الرقابية والأدوات الرقابية. وأحد العناصر الهامة هو تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بالعمليات التشغيلية ومراقبتها على مستوى إدارات العمل، وعلى وجه الخصوص، فقد عملت إدارة المخاطر عن كثب مع وحدات العمل في تطبيق وتحسين أساليب العمل في إدارة المخاطر التشغيلية بما في ذلك نماذج التقييم الذاتي، والدراسات الاستقصائية بهدف التركيز على نقاط المخاطر الحرجة بغرض تعزيز الرقابة والتقليل من الخسائر التشغيلية.

يهدف إطار البنك في إدارة المخاطر التشغيلية إلى:

- فهم والإبلاغ الرقابي للمخاطر التشغيلية التي يتحملها البنك
- رصد والإبلاغ عن مؤشرات المخاطر الرئيسية وأخطاء التشغيل
- فهم وخفض حالات تكرار حالات المخاطر التشغيلية وأثارها على اساس التكلفة مقابل الفائدة،
- إدارة الإنكشافات المتبقية باستخدام التأمين

تطبق آلية للتقييم الذاتي لمراقبة المخاطر التشغيلية مع التركيز على مؤشرات المخاطر الرئيسية الخاصة بمجال العمليات التشغيلية. تؤدي إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي دوراً حيوياً في إجراء مراجعة والحفاظ على سلامة البيئة الرقابية؛ بالإضافة إلى ذلك، فقد عمد البنك إلى تغطية بعض المخاطر التشغيلية، التي لا يمكن التحكم بها داخلياً، بواسطة وثائق تأمينية.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

إدارة مخاطر تكنولوجيا المعلومات

يطبق البنك الإجراءات اللازمة لحماية سرية وسلامة المعلومات والبيانات المخزنة، بما في ذلك:

- . تطبيق نظم الجدار الناري firewall لحماية الشبكة من التدخل الخارجي
- . تطبيقات التحكم على الدخول إلى تطبيقات النظم
- . الامتثال لمبدأ الرقابة المزدوجة في الإجراءات التشغيلية
- . تطبيق إجراءات وعمليات مختلفة في ضوابط الرقابة الداخلية
- . تطبيق عمليات النسخ المتماثل للبيانات عبر الإنترنت على خوادم مستقلة
- . خطط الطوارئ في الموقع
- . خطط طوارئ خارج الموقع لأغراض استمرارية تشغيل الأعمال business continuity plans وبرامج الإنعاش disaster recovery programs في حالات الكوارث

يكون القائم على وظيفة أمن المعلومات مسؤولاً أمام الرئيس التنفيذي للبنك ويقوم بصفة مستقلة برصد البيئة الأمنية والحالات والمخالفات الأمنية للمعلومات.

ويعمل البنك على تعزيز ورفع قدرات البنية التحتية لنظام تكنولوجيا المعلومات لديه بما في ذلك المعاملات وحلول إدارة تخزين البيانات وإدارة المخاطر بغرض تأسيس قاعدة تسمح بفرص النمو مستقبلاً.

المخصصات الرأس مالية مقابل المخاطر التشغيلية

يهدف الالتزام بمعيار كفاية رأس المال وفقاً لبازل 3، فإن البنك في الوقت الحالي يطبق أسلوب القياس الموحد في حساب المصروفات الرأس مالية للمخاطر التشغيلية، تحسب وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي؛ ويحتفظ البنك بقاعدة بيانات لإدارة خسائره التشغيلية. ولقد بلغت إجمالي تكلفة رأس المال للمخاطر التشغيلية للسنة المنتهية في 2017/12/31، مبلغ 5.68 مليون دك.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

بنك الكويت الصناعي	
الإفصاح عن المخاطر التشغيلية (منهجية الأسلوب القياسي) كما في 31 ديسمبر 2017	
الوصف	إجمالي القيمة الموزونة (ألف د.ك)
إجمالي الأصول المرجحة بمخاطر التشغيل	43,666
إجمالي متطلبات رأس المال	5,677
المنهجية: بناء على متوسط دخل البنك للثلاث سنوات الماضية، المنهجية تم إقترانها من قبل بنك الكويت المركزي – بازل 3	

سياسات البنك بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال

يخضع البنك للقواعد والأنظمة الصادرة عن جهة الرقابة الإشرافية، أي بنك الكويت المركزي في تصريف أعماله المصرفية؛ وبهذا الخصوص، يلتزم البنك بتعليمات بنك الكويت المركزي رقم (2/رب/92/2002) والقانون رقم 35 لعام 2002، والتعديلات عليها بشأن مكافحة عمليات غسل الأموال.

يطبق البنك سياسات وإجراءات داخلية مكتوبة معتمدة من مجلس الإدارة، صممت لمنع ورصد ومكافحة عمليات غسل الأموال، حيث تشمل نظم البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال العمليات والسياسات، والموظفين والبرامج التدريبية والوثائق والمستندات والتقارير والنظم الرقابية. في عام 2013، وتبعاً للتعليمات الجديدة الصادرة عن بنك الكويت المركزي، فقد جرى تحديث سياسة وإجراءات البنك في مكافحة عمليات غسل الأموال لتشمل هذه التغييرات.

حرصاً من البنك على الالتزام بالمتطلبات الرقابية الخاصة بضرورة الحصول على نسخ من الرخصة التجارية والسجل التجاري من العميل وقت فتح الحساب للعميل، فإن البنك يطبق إجراءات "أعرف عميلك (KYC)، لأغراض التحقق من هوية عملاء البنك منذ بداية علاقة العمل من خلال الوثائق والمستندات الرسمية؛ ويتم حفظ سجلات العملاء لمدة 5 سنوات من بعد انتهاء العلاقة المصرفية. بالنسبة للمعاملات المشبوهة، فيجري تعقبها ورصدها؛ كما تعقد برامج التدريب والتوعية لموظفي البنك من وقت لآخر. وقد طبق البنك أحدث النظم الآلية في مكافحة عمليات غسل الأموال لرصد وتحليل المعاملات المشبوهة. كذلك، فقد اتخذ البنك المبادرة في الالتزام بإجراءات FATCA.

وبحسب تعليمات بنك الكويت المركزي الأخيرة، فهي تقضي بتصنيف جميع عملاء البنك تبعاً لمخاطر عمليات غسل الأموال ومخاطر عمليات تمويل الإرهاب. وعليه، تم تطبيق نظام داخلي لتقييم مخاطر عمليات غسل الأموال للشركات والمؤسسات التجارية وإدماجها ضمن السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة.

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

معلومات حول سياسة البنك للرواتب والمزايا

نظرة عامة على الملامح الرئيسية وأهداف سياسة البنك للرواتب والمزايا

صممت سياسة البنك للرواتب والمزايا بهدف اجتذاب واستبقاء المهنيين المؤهلين ممن يتمتعون بالمهارات والمعارف والدراية الاحترافية، وذلك وفقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي حسبما ذكر في التعليمات الخاصة بحوكمة الشركات. وتتضمن السياسة جميع الجوانب الضرورية ومكونات المكافأة المالية مع الأخذ في الاعتبار أهداف تعزيز أداء البنك والإدارة الفعالة للمخاطر؛ إلى جانب تضمينها كافة متطلبات بنك الكويت المركزي كما ورد ذكره في تعليمات حوكمة الشركات.

واستناداً على توصيات لجنة مجلس الإدارة للتشريعات والمكافآت، فإن مجلس الإدارة من شأنه اعتماد وتعديل مضمون وهيكل سياسة البنك للمكافآت، كما يقوم بمراجعة تنفيذها لضمان تحقيقها للأهداف التي وضعت من أجلها.

مكونات الراتب والمزايا: يتم تجميع كافة مكونات الراتب والمزايا لضمان تقديم حزمة مناسبة ومتوازنة تعكس خصائص وحدة الأعمال ودرجة الموظف في البنك والوظيفة فضلاً عن ممارسات السوق بشأن مستوى الأجور السائدة. وتشمل مكونات الراتب والمزايا المدفوعة للموظف ما يلي:

1. الراتب الثابت
2. مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء
3. مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد
4. مزايا أخرى
5. مكافأة نهاية الخدمة

يتقرر الراتب الثابت على أساس الدور الذي يؤديه الموظف، بما في ذلك المسؤوليات الوظيفية ومدى تعقيدها والدرجة الوظيفية ومستوى الأداء وأحوال السوق المحلية والقوانين المعمول بها.

صممت مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء ومكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد ((STI/LET باعتبارها حوافز تحتسب على أساس الأداء، بهدف تحفيز ومكافأة الموظفين على مساهماتهم في تحقيق غايات وأهداف البنك وفقاً للاستراتيجية والخطط السنوية لبنك الكويت الصناعي. تصرف الحوافز القائمة على قياس الأداء في صورة مكافأة نقدية سنوية إلى جميع الموظفين (STI) ومكافأة نقدية مؤجلة إلى

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

كبار الموظفين (LTI). تم ربط برامج الحوافز بمزيج متوازن من مؤشرات الأداء على مستوى البنك، إدارة/مستوى الوحدة وعلى مستوى الموظفين. والهدف الأساسي من مكافأة الحافز السنوي لجميع الموظفين على أساس الأداء هو المقارنة مع معدلات أداء البنك ومساهمات الأداء الفردية؛ بينما صممت مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد بهدف تشجيع الأداء المستدام المنضبط على أساس المخاطر للبنك على نحو طويل الأمد، ودخل برنامج مكافأة الحوافز طويلة الأجل لكبار الموظفين على أساس المخاطر والعائد حيز التنفيذ اعتباراً من عام 2015 فصاعداً.

قام البنك بإدخال برنامج تقييم الأداء وقياس أداء الموظفين رسمياً على جميع المستويات؛ حيث يتم وضع خطة الأداء في بداية السنة بالتعاون بين الموظف ومسؤوله المباشر وتوثيق أهداف خطة الأداء (KPIs) حسب مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحديد الكفاءات المطلوبة وخطة تطوير التنمية الشخصية للموظفين. وتعد مقابلة تقييم الأداء السنوي حيث يقوم المدير والموظف المعني بمراجعة وتقييم وتوثيق الأداء مقابل الأهداف الموثقة. ومن ثم، تتخذ القرارات لتعديل الراتب الثابت للموظف وحوافز الأداء استناداً إلى نتائج الأداء السنوية.

فضلاً عن ذلك، يمنح البنك مزايا أخرى مثل الإجازات السنوية والطبية وغيرها من الإجازات، والتأمين الطبي وتذاكر السفر السنوية والبدلات، وذلك في ضوء أحكام عقود العمل الفردية وممارسات السوق المحلية تبعاً للقوانين المعمول بها. أما مكافأة نهاية الخدمة، فتدفع وفقاً لأحكام عقد العمل وللقوانين السارية.

يشرف الرئيس التنفيذي للبنك على تطبيق نظام الرواتب والمزايا للموظفين وفقاً للسياسة المعتمدة، بما في ذلك هيكل وإجراءات السياسات ذات الصلة. وتجري "لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا" المراجعة الدورية للتأكد من كفاية وفعالية سياسة الرواتب والمزايا لضمان موافقتها مع أهداف البنك. كما تساعد اللجنة المذكورة المجلس على إجراء مراجعة سنوية مستقلة للبنك لضمان الامتثال مع سياسة البنك للرواتب والمزايا.

لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا (NCR) : دور اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته الإشرافية في تحديد الأشخاص المؤهلين لعضوية مجلس الإدارة؛ وبهذا الشأن، تقدم اللجنة توصياتها إلى المجلس بشأن المرشحين لعضوية الجان المختلفة؛ كما أن اللجنة مسؤولة عن صياغة ومراجعة وتحديث سياسة البنك للرواتب والمزايا، ومساعدة المجلس في تقييم مدى فعالية وإنصاف هذه السياسة وضمان موافقتها مع الأهداف الاستراتيجية للبنك. تقوم اللجنة بإجراء مراجعة منتظمة لبنود سياسة الرواتب والمزايا ورفع توصياتها بشأن أية تحديثات إلى المجلس؛ كما أنها تضطلع بالتقييم المنتظم لمدى كفاية وفعالية سياسة الرواتب لضمان اتساقها مع أهداف البنك. وتقدم توصيات إلى المجلس بشأن مستوى ومكونات راتب المدير التنفيذي ومسؤولياته المباشرة، وكذلك بالنسبة للموظفين التنفيذيين في البنك. وتعمل لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والرواتب والمزايا عن كثب مع لجنة المخاطر في البنك ومع رئيس إدارة المخاطر بغية تقييم الحوافز التي يقترحها نظام الرواتب والمزايا.

1

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

الاجتماعات: 6 في عام 2017

الاعضاء:

السيد: صلاح الكليب – رئيس

السيد: خالد الشطي – نائب رئيس

السيد: مشعل العثمان

السيد: ناصر الصباح

ولقد قام البنك باستشارة السادة/ أرنست & يونج خلال عام 2014 بهدف هيكلة سياسة الحوافز وتم تنفيذها منذ السنة المالية 2015، ويطبق البنك سياسة لجنة مجلس الإدارة للأجور والإجراءات، التي أقرت في عام 2014. ومنذ السنة المالية 2015، يطبق البنك نظام إدارة الأداء المعدل على جميع العاملين.

تقييم المخاطر: يتمحور المجال الرئيسي لعمل البنك في طبيعة الجمع بين النشاط التنموي والعمل المصرفي التجاري ويكمله في ذلك التعامل في المحفظة الاستثمارية. كما أن البنك يدير أيضاً محفظتين ممولتين حكومياً مرتبطين بمشروعات الصناعات الصغيرة والحرف اليدوية والتمويل الزراعي.

تستند سياسة البنك للرواتب والمزايا على تقييم إدارة المخاطر لتحقيق التوازن بين النتائج طويلة ومتوسطة الأمد، و قد تم توثيق ذلك بشكل سليم في النظام الجديد لتقييم الأداء، وذلك من خلال تطبيق نظام "سمارت" أي للقياس بناء على أسس (محددة، قابلة للقياس، قابلة للتحقيق، ذات صلة وقائمة على العنصر الزمني)، وذلك باستخدام مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs الكمية المفصلة في المراقبة المستمرة للأداء مع التوجيه والإرشاد وإجراء المراجعات الدورية و من ثم تقييم الأداء النهائي استناداً إلى النتائج المالية فضلاً عن الأهداف المحددة على أساس نوعية. وتقع مسؤولية تقييم أداء أعضاء الإدارة العليا على عاتق لجنة الرواتب والمزايا بناء على عوامل القياس التوزيعي والجمعي لنسبة العائد على الاستثمار، وتدابير المخاطر المحددة بما في ذلك عناصر التقييم الداخلي CAMEL-BCOM وأخيراً على العناصر المتعلقة بالنشاط التجاري.

وقد أتخذ البنك التدابير لضمان عدم وجود أية مخاطر مادية وعدم وجود محاولات لأي عضو من أعضاء الإدارة العليا لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل مثل التداول في الأسواق المالية أو الدخول في أي مجالات ذات الكشافات على مخاطر عالية في مقابل إمكانية الحصول على أي نوع من المكاسب أو الانغماس في أي مجازفات مفرطة في تحمل. وقد تم تقييم جميع تعاملات البنك والمحفظة الإجمالية للبنك من قبل إدارة المخاطر بشكل مستقل ورفع تقرير بذلك إلى لجنة مجلس الإدارة للمخاطر.

يحدد تقييم الأداء والمكافأة للوظائف الرقابية مثل التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر بواسطة لجنة مجلس الإدارة للتدقيق ولجنة مجلس الإدارة لإدارة المخاطر، كل فيما يخصه. تسجل معايير الأداء للوظائف الرقابية من خلال مؤشرات الأداء الرئيسية المحددة أو مؤشرات الأداء الرئيسية ذات الصلة لهذه الوظائف ولا ترتبط أي من مؤشرات الأداء الرئيسية بمستهدفات ربحية أعمال البنك مثل الإيرادات أو الأرباح أو الأهداف ذات الصلة. ووفقاً لمبادئ حوكمة

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

الشركات، فإن الوظائف الرقابية لا تعتبر مسؤولة أمام الرئيس التنفيذي، والجهاز التنفيذي للبنك ولكن هي مسؤولة مباشرة أمام مجلس الإدارة ويتم تقدير أفعالها تبعاً لذلك.

وفيما يتعلق بتحديد العلاقة بين الأداء ومستويات الرواتب والمزايا، فقد أنشأ البنك روابط وأوزان كافية لتقييم الأداء الفردي وأداء وحدات الأعمال وأداء التجاري وفقاً للمستويات الإدارية المختلفة لموظفي البنك وبمساعدة من الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وفي المقابل، فإن الأداء التجاري يستند على معايير تقييم مقل العائد على الاستثمار وأداء محافظ الأصول والإجراءات المحددة للمخاطر.

العناصر المتغيرة من الرواتب والمزايا المقدمة لكبار الموظفين تحتوي على مكونات قصيرة الأجل وطويلة الأجل. ويبدأ إدراج المكون طويل الأجل بعد مرور 3 سنوات من تاريخ المنح. وهذا المبلغ قابل زيادة أو النقصان وفقاً لمتوسط الأداء في الثلاث سنوات من حيث معدلات EPS وإجراءات المخاطر. ويتعامل البنك فقط على أساس المكافأة النقدية الممنوحة على العناصر المتغيرة من الراتب ولا يخصص خيارات أو حصص الأسهم. كذلك، يعتمد أداء موظفي الإدارة العليا على قياس نسبة العائد على الاستثمار ومحددة بوزن 40%، و30% لوزن أداء محفظة الأصول و30% وزن تصنيف المخاطر، تبعاً للهيكل الذي وضعه الاستشاريون السادة/ مكتب أرنست أند يونج. ويحق لجميع موظفي البنك الحصول على حوافز متغيرة على أساس الأداء، فقط أعضاء وموظفي الإدارة العليا الذين لا يتجاوز عددهم 20، هم المؤهلون لحوافز متغيرة طويل الأجل. ولم تكن أي مؤشرات لمكافآت من هذا النوع تم منحها لأي موظف.

يضم التعريف المحدد بالإدارة العليا كبار الموظفين، مثل: الرئيس التنفيذي وفريقه من 3 نواب للرئيس التنفيذي وهم مسؤولين مباشرة أمام الرئيس التنفيذي؛ وهم: نائب الرئيس التنفيذي للشؤون المالية والعمليات، نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع والمحافظ، ونائب الرئيس التنفيذي للمالية والاستثمارات. أما الوظائف التي تعتبر "حاملة للمخاطر المادية material risk-takers فتشمل رؤساء إدارات الأعمال المدرة للدخل، وهي: تمويل المشاريع والمتابعة، وتمويل الشركات، والاستثمارات المباشرة، والخزانة، وتمويل المشروعات الصغيرة والمشروعات الزراعية. أما المهام الرقابية، فتشمل: رئيس إدارة المخاطر، ورئيس التدقيق الداخلي والمراقب المالي، ورئيس وحدة مكافحة عمليات غسل الأموال ومسؤول وحدة الالتزام الرقابي.

بيان الرواتب والمزايا المدفوعة في 2017 (بالدينار الكويتي)

الفئة رقم 1: تشمل 4 موظفين

ثابت

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
500462	14324	15180

متغيرة

بدون قيد على أساس نقدي	مؤجلة على أساس نقدي	أخرى-غير مقيدة
	162280	

إفصاحات إدارة المخاطر وفقاً لمعايير بازل 3 – الركن الثالث

كما في 2017/12/31

الفئة رقم 2: تشمل 7 موظفينثابت

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
26565	15361	433822

متغيرة

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
	95047	

الفئة رقم 2: تشمل 5 موظفينثابت

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
3011	10571	232256

متغيرة

أخرى-غير مقيدة	مؤجلة على اساس نقدي	بدون قيد على أساس نقدي
	41302	